

دعا حكومة الحريري إلى إلغاء الإجراءات بحقه

عون ردّ على كلام لحدود: يمهدّ لضم لبنان إلى سوريا

ردّ العماد ميشال عون على رئيس الجمهورية اميل لحود ورأى ان كلامه عن الوجود السوري "يمهد لاقامة دائمة لسوريا في لبنان وضمه قانونياً بعدما جرى ضمه واقعياً".

أدلى عون أمس بالتصريح الآتي: "من الضروري، من حين الى آخر، وخصوصاً عندما يطرح موضوع انسحاب الجيش السوري من لبنان، تذكير الرأي العام بمسلسل الذرائع التي استعملتها سوريا لتأمين استمرارها في لبنان، وهذه الذرائع، بكل أنواعها، مستنبطة من الجو العام السائد في فترة الطرح، ويقوم بترويجها العملاء المجندون، في مختلف قطاعات النظام القائم، سواء في القطاع العام، أو الخاص.

عام ١٩٧٦، جاء وفد سياسي - عسكري خاص الى بعدا، ليشرح للرئيس الراحل سليمان فرنجيه، ان دخول القوات السورية للبنان لم يكن الا لاطفاء الحريق الفلسطيني، لانه اصبح يهدّد سوريا. وبعد استهلاك هذا السبب بدأنا نسمع بعملية حماية المسيحيين من الفناء، وهذ الذريعة، التي تقابل دائماً بالصمت من المسلمين، تشكل وصمة عار لهم، فاذا كانت صحيحة فهي عار، واذا لم تكن صحيحة، ولم يجرؤ احد على ردها الى مطلقها، فهي عار ايضاً، وخصوصاً انها تتكرّر مع التهديد بإشعال حرب أهلية.

وأغرق الاعلام المحلي في ما بعد بأسباب عديدة لبقاء هذه القوات، ليس أقلها منع لبنان من ان يكون ممراً للاعتداء على سوريا، واعتباره خاصرة رخوة لها يجب تدعيمها كي لا تهاجم منها، مع العلم بان كل هذه الادعاءات كانت مختلفة، وخلال نصف قرن ونيف من الصراع مع اسرائيل لم تستعمل الأراضي اللبنانية مرّة واحدة للاعتداء على سوريا.

ووجد النظام السوري ضالته في المقاومة الجنوبية، فادعى حمايتها في مهمتها التحريرية. ورغم الحروب التدميرية على لبنان، والتي ردت بها اسرائيل على المقاومة، لم تحرك القوات السورية ساكناً، وكانت تعيش بتناغم تام مع هذا الوضع الذي زاد تفاقم الازمة الاقتصادية، وسرّع الانهيار.

ولما انسحبت اسرائيل من الجنوب اللبناني اصبح "الوجود السوري" في لبنان ضرورة استراتيجية لتحرير الجولان، الذي ينعم بالطمأنينة في ظل حماية القوات المسلحة السورية، تنفيذاً لاتفاق دولي تمّ بين سوريا واسرائيل عام ١٩٧٤. واليوم بدأ الترويج بابرار هذا الوجود العسكري وكأنه حاجة لبنانية، وهو باق في صورة مؤقتة بناء على رغبة الحكومة اللبنانية، التي يحق لها وحدها طلب البحث في استمراره او عدمه مع الحكومة السورية، مع العلم بان الأولى هي صنيعه الأخرى، ومدينة لها بوجودها ضد رغبة الشعب اللبناني.

وما أتحننا به المقيم في بعدا قبل يومين يربط الاحتلال السوري للبنان "بحل شامل وعادل في الشرق الأوسط" لن يحدث في المدى المنظور، أو غير مضمون على الأقل، فهو في غنى عن الشرح، ويمهد لاقامة دائمة لسوريا في لبنان، وضمه قانونياً، بعدما جرى ضمّه واقعياً.

هذا بعض من مسلسل الذرائع الذي يجب الا يغيب عن بال اللبنانيين. لقد حاولنا ان نقتنع بان هناك رغبة جديدة سورية في الانفتاح، وترقبنا ان تترجم بنهج جديد في العلاقة مع اللبنانيين، فاذ بنا نلمس تثبيت علاقة سوريا بأزلامها، وضرب من يريد ان يكون لها صديقاً. قد تكون هذه السياسة مغرية لمن يقوم بها في البداية، ولكن عواقبها ستكون وخيمة في المستقبل القريب، فالعلاقات السليمة لا تقوم على الخبث والاحتتيال، ولا على حمل شعارات مناقضة للغايات الحقيقية. لقد

انتهى زمن الخداع ومن لديه نيات حسنة فليترجمها عملياً، ولن ننتظر ربع قرن آخر لنكتشف انها خدعة، ويكون قد قضى بعدها ما تبقى من اماكن انقاذ الوطن. ومن يدري ماذا ستكون ذريعة سوريا للبقاء في لبنان اذا حدثت الاعجوبة وصار الحل الشامل، فربما سيرى البعض سبباً للبقاء في خلاف قد ينشب مثلاً بين كارلوس منعم، الرئيس الأرجنتيني من اصل سوري، والجالية اللبنانية - الأرجنتينية... ويستمرّ المسلسل على أمل اللقاء في الحلقات التالية".

الى ذلك اصدر مكتب العماد عون بيانا علق فيه على ما ادلى به الرئيس رفيق الحريري في مقابله عبر شاشة "المؤسسة اللبنانية للارسال" من كلام تناول فيه موضوع عودة العماد عون، وجاء في البيان:

"ربما كانت المرة الالف التي يتنصل فيها مسؤول حكومي من المسألة برمتها، فيعلن ان لا مانع لديه من عودة العماد عون، مؤكداً حقه في العودة ساعة يشاء، وفي الوقت عينه يعمد في شكل آلي لربط العودة بملف قضائي مزعوم عمره ١٠ اعوام من الابتزاز السياسي والشخصي وتشويه السمعة. اننا اذ لا نجد ما يبرر سقوط الرئيس الحريري عمداً وتكراراً في مقولات مركبة لا تهدف سوى لاقصاء القادة الوطنيين الاحرار نحرص على التأكيد:

-ان صدقية الرئيس الحريري وغيره من مسؤولين باتت رهن توفيقهم عن التعاطي مع القضايا الوطنية باستعلاء، والعودة حالاً عن الاجراءات التعسفية بحق العماد عون، وهو شخص لم يسبقه لبناني الى التعرض لتنفيذ عقوبة لم ينص عليها حكم قضائي، والكف فوراً ونهائياً عن استخدام القضاء كأداة من ادوات الانتقام السياسي. فمن غير المقبول على وجه الاطلاق ان يجري تحويل اجراء قضائي استنسابي فارغ من اي مضمون حقيقي حالاً من الاعتداء السافر والمتواصل على الافراد، تطاول سلامتهم وحرمتهم الشخصية وحقوقهم المادية والمعنوية بمصادرتها وحجزها ووضع اليد عليها.

-على خلفية ان ملف العماد عون غير قضائي والاجراءات التعسفية التي طاولته هي من نوع التدابير الادارية التي اقرتها الحكومة التي حلت محل القضاء فقررت عقوبات مالية وحقوقية جزائية بحقه خلافاً للدستور وللقوانين، وعلى قاعدة ان الحكم استمراراً وحكومة الرئيس الحريري هي اليوم وارثة لكل الاجراءات الحكومية السابقة وقيمة عليها، وتملك صلاحية وقف الاعتداء الحكومي على العماد عون، فانها مدعوة للعودة فوراً عن هذه الاجراءات والتدابير وهي معروفة لديها بالتمام. بغير ذلك تبقى دعوة الرئيس الحريري لعودة العماد عون كلاماً بدون ترجمة حقيقية".
